

قضية

هل يستحضر معيار التوازن الطائفي لتعطيل ملف درجات المتطرفين على غرار ملفات الناجحين في مباريات مجلس الخدمة المدنية؟ وما صدة الكلام على إمكانية تجسيد الملف في انتظار التوافق بين القوى السياسية على سلة واحدة لهذه الملفات تراعي التوزيع الطائفي؟

الأساتذة لوّحوا بإنهاء العام الدراسي في حال ردّ المرسوم

«التهويل» على المتطرفين: «القطبية» قانونية أم طائفية؟

الموظفين العالقة بغية التوافق عليها سلة واحدة، ومن ضمنها مأمورو الإصرار والمراقبون الجويون والمفتشون التربويون والموظفون لصالح وزارة المال ووزارة الاقتصاد والثاني، صوّب وزراء ونواب ينتهون إلى كتل سياسية تحفّلت عن القرار، لا سيما التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية وتيار الحركة، بأن رئيس الجمهورية، يمثّل عون، يستطيع أن يستخدم صلاحياته الدستورية برد المرسوم إلى مجلس الوزراء.

ووسط تصويب المهاجمين لحقوق المتطرفين على عدم مراعاة الوعود المقلوعة للمجتمع الدولي بخفض الإنفاق من جهة، وعدم قانونية الدرجات من جهة ثانية لعدم وجود نص قانوني خاص بها، أوضحت مصادر نيابية مطلعة أنّ «درجات الأساتذة طرحت على طاولة مجلس الوزراء بعد نيل الموضوع موافقة رئيس الجمهورية، وكان هناك توجه لدى الرئيس لإدراجها ضمن ملحق جدول الأعمال، قبل أن يجري الاتفاق مع رئيس الحكومة سعد الحريري على طرحها من خارج الجدول والتوافق مسبقاً على إقراره».

المصادر استغربت «الانتفاف على التصويت» في مجلس الوزراء، مبدية حشيتها من أن تكون أسباب الاعتراض على الملف طائفية لا مالية وقانونية كما هي معلنة، وإن يعطل معيار التوازن الطائفي الملف تماماً كما عطل سابقاً ملفات نحو 900 ناجح في مجلس الخدمة المدنية للتوظيف في الإدارات العامة. وتحدثت عن «معلومات بشأن مقايضات ستجري بين القوى السياسية المختلفة على ملفات

تحتاج إلى نص تشريعي

أما المصادر فتحدثت عن سند قانوني لاحقية استفادة الأساتذة الثانويين المتطرفين من الدرجات الست الاستثنائية المخصوص عنها في قانون السلسلة يتضمّن:

- محضّر جلسة مجلس النواب المتعلقة بمناقشة قانون السلسلة ومصادته التاسعة التي صُفّقت وتخلّت أن نية المشروع توجهت لإعطاء الأساتذة الثانويين المتطرفين الدرجات الست.

- المادتان الخامسة من مرسوم التعيين 89 / 2017 والثانية من مرسوم الإنفاق في شباط 2019 اللتان تُفخّتان أنّ مدة دراسة الأساتذة الثانويين المتطرفين في كلية التربية تُحسب من أصل خدماتهم الفعلية في وظيفة العامة.

- تاريخ مباشرة العمل بتاريخ 17 تموز 2017 الصادرة عن كلية التربية بثبت أنهم في الخدمة الفعلية قبل إقرار قانون السلسلة في 21 آب 2017. - البند الثاني من المادة السادسة من القانون 644 / 2001 «... وإن المتطرف في وظيفة معينة يكون من العاملين في الخدمة الفعلية طيلة فترة ترميزه».

- إن رأي مجلس الخدمة هو استشاري غير ملزم والمجلس لا يمارس دور الرقابة على السلطنين التشريعية والتنفيذية، وإذا حصل خلاف بين مجلس الخدمة والوزارة المختصة يُعرض الأمر على مجلس

غير موجود، في حين أن أسباب رد المرسوم إلى مجلس الوزراء موجودة، والقرار متروك لرئيس الجمهورية ليقرر ذلك، وإذا كانت النائية بهجة الحريري قد أعدت اقتراح قانون بالدرجات الست لإقراره في المجلس النيابي، فهذا يعني أنها مدركة

تماماً أنه يدور في دائرة الاختصاص في مجلس النواب، وتذكر جريصاتي بأن رئيس الجمهورية له صلاحية دستورية أيضاً بإعادة النظر في القانون إذا ما أقر في المجلس النيابي؛ مصادر لجنة متابعة قضية

إضراب في «اللبنانية»

تزامناً مع انعقاد الجلسة التشريعية غداً وبعد غد، تبدأ اليوم الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية إضراباً لمدة ثلاثة أيام، من أجل إدراج مشروعي قانونين على جدول أعمال الجلسة: الأول-القاضي بإضافة 5 سنوات على خدمة الأستاذ الذي لا تصل خدمته لأربعين عاماً بسبب خصوصية المتعلقة بطول سنوات دراسة الدكتوراه وبعضويات التعاقد والتفرغ والدخول إلى الملأ بعد طول انتظار، والثاني معجل مكرر لإعطاء الأساتذة ثلاث درجات. قرار الإضراب جاء، بعد اجتماع عقده الرابعة مع وزير التربية أكرم شهيد، وأعلنت أنها ستعقد اليوم مؤتمراً صحافياً، على أن تتخذ انعطاماً غداً في ساحة رياض الصلح، للمطالبة بإقرار القانونين وإحباط باقي المطالب لا سيما إدخال المتفرغين إلى الملأ والمتعاقدين المستوفين الشروط إلى التفرغ.



معلومات عن مقايضات بين القوى السياسية على ملفات الموظفين العالقة سلة واحدة (مروان حططم)

محمد نزال

بصرف النظر عن أنّ رئيس التفتيش المركزي، جورج عطية، بات يُنافس على مركز «بطل العالم» في عدد الإطلاات الإعلامية، وبصرف النظر، مرّة أخرى، عن كبحيّة إيجاده الوقت اللازم لـ«يُفتّش»... وبعيداً عن أيّ ملاحظة أخرى، فإنّ ثمة «فطاعة» تقوّه بها أخيراً ومزّت مرور «العادي». قال عطية في إحدى إطلااته التلفزيونيّة: «أنا بقول للشخص يلي كان فاسد ومستغلّ وظيفته، بنصحك هلّك تكون ذكي وتوقف، هلّك آخدين قرار أنّو كل شخص منفتحله ملف عن جديد فرح تكون عن نكش الماضي، لأن هيدا الإنسان يكون مقرّر إنّو يكون متمادى». ما الذي بعينه هذا؟ هذا جواب واضح للسؤال التاريخي في لبنان: ما الذي يفعله التفتيش المركزي؟ هذا جواب يُترجم كالآتي: لدينا ملفّات الفاسدين من الموظفين، من الكبار والصغار، ولكننا لم نكن نفتحها وكنا نكدسها، لآلف «واسطة» وسبب... ولكن الآن من يُزيد أن يستمر في فسادّه، كموظّف حكومي، سنقبض عليه في جرمه الحالي ثم «سنشيش» له ملفاته القديمة «المنتمية». ما يقوله رئيس التفتيش

تقرير

هل يتخلّى عثمان عن «امتياز» رخص الآبار؟

إيلده الغصينة

استعادة «منح التراخيص للآبار عبر «البيان بوست»، وتكثّف شركات خاصة متعاقدة مع الوزارة النظر في المستندات وإجراء الكشوفات اللازمة ثم رفع تقاريرها، بعد أن تعلق عليها والمياه، أشبهه ب«انتزاع «اللحمة من فم الأسد». إذ يوفّر هذا «الامتياز» للمدير العام، منذ سنوات، صلاحيات «إمبراطورية» غالباً ما يستغلها في الاستحقاقات السياسية خدمة للحظ السياسي الذي يتختمّى إليه، أو في سياق سياسة تبادل المنافع بين الأطراف المختلفة.

كثاب وزيرّة الطاقة والمياه ندى البستاني، أمس، إلى وزيرّة الداخليّة والبلديات ريا الحسن، بشأن «حصر ترخيص الآبار الأرتوازية بالإلية القانونيّة المعتمدة في وزارة الطاقة»، وفيما لم تُبد مصادر جاء بعدما كان هذا الأمر موضع بحث خلال لقاء عثمان ووزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل في مقرّ التيار الوطني الحر (في ميرنا الشالوحي) في 21 شباط الماضي، وعلم أن عثمان أبقى «تجاوباً واستعداداً للتعاون»، إشارة قضية منح التراخيص للآبار الأرتوازية يعود لعام 2010، حينما سعى باسيل لدى تسلمه حقيبة

تقرير

بلوغ منسوب بحيرة القرعون أعلى مستوياتها، وتحويل المصلحة الوطنية لنهر الليطاني المياه الفائضة إلى الجرى الطبيعي لنهريه، تحوّل سادة سجل على مواقع التواصل الاجتماعي وسط مخاوف من نقل الخلوّات الذي تعاني منه البحيرة إلى مناطق الحوض الأدنى، وزان في

بحيرة القرعون التي تؤكد الفحوصات الرسمية «وجود تلوث عالي النسبة» في مياهها، وخشية انتقال التلوث إلى مجرى النهر، وفي انتظار التأكد من جودة المياه. مصلحة الليطاني، من جهتها، وجهت كتياً إلى كل من مؤسسة مياه لبنان الجنوبي ومجلس الجنوب وبلدية سحر، أكدت فيه انها «باشرت بأخذ العينات للمياه المتدفقة إلى البحيرة جديداً ولن تكون زريعة لباقى القطعات، ودمعت إلى اتصام عام دراسي بشكل طبيعي من دون العودة إلى الإضرابات وأفعال التنازليات مجدداً. يذكر أن التنازليات تعطلت خلال إضراب المتطرفين الأخير، إذ أن بعضها يضم 35 اسناداً متطرفاً.

محمد نزال

المركزي اليوم، بهذه الكلمات، هو تطبيق تام لقولة: «عفا الله عمّا مضى». أكثر من قانوني، من قضاة ومحامين، سألوا بعد تصريح عطية: «من أين له الحق بأن يعفو على ذوقه؟ هل الأموال التي نُهبِت في السابق، وصولاً إلى السنة التي نحن فيها، يُتسامح فيها هكذا؟ هل هذه سياسة الدولة العليا، تجاه ملفات الفساد، أم أنّها شطحة من شطحات رئيس التفتيش؟». كماّنه يقول نعرف الفاسدين، كلهم، ولكننا نتركهم كما تركهم أسلافنا في هذا الموقع. الأخطر أنّ رئيس التفتيش يقبل أن يبقى الموظف الفاسد، الذي سرق على مدى سنوات وربما عقود من الزمن، في موقعه الوظيفي نفسه حالداً، شرط أن ينجح بأن يكون «نكياً» في هذه المرحلة. الآن الجميع يتحدّث عن مكافحة الفساد، هذه هي الأغنيّة «الضاربة» على السنن السياسيين حالياً، لكن غداً، أو بعد غد، سننتهي هذه «الهمروجة» ويعود الجميع إلى ما كانوا عليه، أصلاً كيف تكون هناك ثقة، مجدداً، بموظف كهذا ويؤتمن على معاملات الناس الحكوميّة؟

على أحد ما أن يُحاسب رئيس التفتيش المذكور على «فتواه» الأخيرة. لكن من يفتّش خلف رئيس

والهيئات المعنية»، واعتبر أن «كل ما هو

المركز الوطني للاستشعار عن بعد التابع للمجلس الوطني للبحوث العلمية الدكتور أمين شعبان إلى «أنه خبيراً جيولوجياً يتخلّى بالصدقيّة لإعداد دراسة جيولوجية لمكان البئر، تتضمّن دراسة الأثر البيئي، يتقدّم بموجبها يطلب رخصة من وزارة الطاقة تكون شبه شكلية»، واعتبر أن المسألة الأبرز تتمثّل «في آلية اختيار الشركات الخاصة وعدم تحوّلها إلى شركات تجارية، تنظر في الملفات من جهة وتقوم هي نفسها بالتنفيذ لاحقاً»، خصوصاً أن «العديد من الخبراء الجيولوجيين المتعديين من قبل الدولة يمكنهم القيام بهذه المهمة بدلاً من الشركات».

طلب جدوله بالأذونات الممنوحة سابقاً، يطرّح السؤال حبال مصير الآبار غير القانونية وإمكانية إعادة النظر فيها، ويوضح شعبان أنه «يمكن إعادة الكشف على الآبار المحفورة سابقاً، لتحديد مدى تأثيرها وضربها على المياه الجوفية حيث يمكن إيقافها عن العمل في هذه الحالة أو السماح لها بالاستمرار في حال كان وضعها سليماً.»

طلب جدوله بالأذونات الممنوحة سابقاً يطرّح السؤال عن إمكان إعادة النظر فيها

فيضان القرعون: المياه ملوثة؟ غير ملوثة؟

أقل تولّوا من مياه القعر، إذ أن «هناك ملوثات أخف من الماء وتبقى على السطح»، ناهيك عن أن كمية المياه المتدفقة وسرعتها ستستخدم أخطأ مياه البحيرة، وتساءلت عن سبب عدم فحص المياه قبل المغيض لمعرفة الملوثات التي يفترض التعامل معها، و«إننا لم ترسل المياه الفائضة لتوليد الطاقة لتصب لاحقاً باتجاه بركة أنان (اللوثة أيضاً) وليس جرى الليطاني الأقل تولّواً، بدلاً من التخلص منها عبر المغيض.